

Distr.: General
14 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٣/٧٢. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرها إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢، وملتمساً موافاته بحلول ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تنوي اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات. واستجابة للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٨٠/٧٢، والفقرة ٤ من القرار ٨١/٧٢، والفقرتين ٣٧ و ٣٨ من القرار ٨٢/٧٢، والفقرة ٤ من القرار ٨٣/٨٢، تلقت الجمعية العامة معلومات من الهند، وإسرائيل، واليابان، ونيوزيلندا، والبرتغال، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، ودولة فلسطين. وترد النصوص الكاملة للردود مستنسخة في هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

110918 050918 18-13433 (A)



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٨٣/٧٢ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - ففي ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وكذلك إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهما إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢، وملتصفاً موافاته بحلول ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تنوي اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تهدي البعثة الدائمة الهند لدى الأمم المتحدة في نيويورك تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى مذكرته الشفوية المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، تتشرف بإبلاغه بأن حكومة الهند تسهم في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في جملة أمور، بالطرق الواردة أدناه.

ما برحت الهند تدعم دائماً الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي ترمي إلى تأمين موارد كافية وملائمة ويمكن التنبؤ بها طوال فترة ولايتها. وفي ظل القيود الخطيرة على الموارد التي تواجهها الأونروا، فقد زادت حكومة الهند بمقدار خمسة أضعاف المساهمة المالية التي تقدمها سنوياً إلى الميزانية الأساسية للأونروا، من مبلغ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ إلى ٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. وقد أعلن عن هذه المساهمة المعززة لوكالة الأونروا خلال المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بتمويل الأونروا، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨.

وفي إطار برامج المساعدة المستمرة التي تنفذها حكومة الهند في فلسطين لتعزيز جهود بناء القدرات التي تركز على المؤسسات والخدمات وتدريب الموظفين، تُوفّر للفلسطينيين كل عام ١٥٠ وظيفة في برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي. وتقدم الهند أيضاً ١٠٠ منحة دراسية للطلاب المتفوقين بموجب برنامج المنح الدراسية العامة الذي يديره المجلس الهندي للعلاقات الثقافية. وهذه البرامج متاحة أيضاً للاجئين الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٧، بدأت حكومة الهند برنامجاً سنوياً لتبادل الشباب مع فلسطين. وقد أعلن رئيس الوزراء مودي في أثناء زيارته لفلسطين في شباط/فبراير ٢٠١٨ أن العدد السنوي للشباب الذين شاركوا في البرنامج قد تضاعف من ٥٠ شاباً إلى ١٠٠ شاب. ويشارك اللاجئون الفلسطينيون أيضاً في برنامج تبادل الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال السنوات الخمس الماضية، تم في إطار الشراكة الإنمائية بين الهند وفلسطين، توقيع ١٧ اتفاقاً في مجالات الزراعة، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، وشؤون

الشباب، والشؤون القنصلية، وتمكين المرأة، ووسائل الإعلام. وبموجب تلك الاتفاقات، تم عرض ما يقرب من ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من الدعم المالي والمساعدة المخصصة للمشاريع من قبيل جهود إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب في عام ٢٠١٤، في غزة؛ وتشديد خمس مدارس؛ والمركز الهندي الفلسطيني للتميز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة القدس، الذي يوجد مركز فرعي له في رام الله؛ والحديقة التكنولوجية الفلسطينية الهندية في رام الله؛ وبناء مستشفى فائق التخصص ومزود ب ١٠٠ سرير في بيت لحم؛ ووظيفة رئيس الدراسات الهندية في جامعة القدس؛ وتشديد المعهد الدبلوماسي الفلسطيني في رام الله؛ ومطبعة وطنية؛ وإنشاء مركز التراث لتمكين النساء والشباب.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨]

تهدى البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن تشير إلى مذكرته المتعلقة بالقرارات ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢، التي اتخذتها الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وقد قررت إسرائيل مرة أخرى أن تصوّت ضد هذه القرارات، نظراً للدوافع السياسية الكامنة وراءها، ولأنها تمثل وجهة نظر أحادية الجانب لا تعكس الحقيقة القائمة على أرض الواقع.

وأود أن أشدد على موقف إسرائيل الأساسي بشأن الأونروا، على النحو الذي توخاه رئيس الوزراء نتنياهو في بداية اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ حيث قال: "إن الأونروا منظمة تُخلّد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتُخلّد أيضاً رواية الحق في العودة، وذلك في الواقع بهدف القضاء على دولة إسرائيل؛ لذا، يجب أن تزول الأونروا من العالم. فهذه وكالة أنشئت منذ ٧٠ عاماً، لصالح اللاجئين الفلسطينيين فقط، في الوقت الذي كانت فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعالج مشاكل اللاجئين على الصعيد العالمي. ويؤدي ذلك، بطبيعة الحال، إلى حالة يوجد فيها أحفاد للاجئين، الذين ليسوا بلاجئين ولكنهم يتلقون الرعاية من الأونروا، وبعد ٧٠ عاماً آخر سيكون لأحفاد اللاجئين هؤلاء أحفاد بدورهم، وبالتالي لا بد من وقف هذه المهزلة".

وعلاوة على ذلك، عرض رئيس الوزراء سبيل المضي قدماً، حيث قال إنه: "ينبغي تحويل الأموال المقدمة لدعم الأونروا إلى مفوضية اللاجئين تدريجياً، وبشروط ومعايير واضحة، لدعم اللاجئين الحقيقيين، بدلاً من اللاجئين الوهميين، كما يحدث اليوم في إطار الأونروا. ولقد عرّضت هذا الموقف على الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه هي الطريقة التي يمكن بها تخلص العالم من الأونروا والتعامل مع مشاكل اللاجئين الحقيقيين، ما دامت هنالك مشاكل من هذا القبيل".

وتطرق رئيس الوزراء نتنياهو في ملاحظاته إلى المسألة الأساسية المتمثلة في تعريف الوكالة لكلمة "لاجئ"، الذي يتجاوز بكثير التعاريف والمعايير الدولية المقبولة لكلمة "لاجئ". وبدلاً من تضيق نطاق المشكلة من أجل حلها، فقد وسّع التعريف المرن الذي اعتمدته الوكالة نطاقها، بحيث بات مركز

اللاجئ يُطبق الآن على الجيل الرابع من الفلسطينيين، مما رفع إلى حد كبير عدد اللاجئين المسجلين من حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٤٩ (حسب ادعاء الأونروا) إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

وبإدانة مركز اللاجئين الفلسطينيين، بدلا من إيجاد حلول دائمة لإنهاء مركزهم كلاجئين، تُثبت الأونروا أنها جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل. وعلاوة على ذلك، فإن إدانة مركزهم كلاجئين ورواية "اللاجئ" الفلسطيني هما بمثابة دعم لحل واحد فقط، هو: عودة ٥ ملايين فلسطيني إلى الأرض الإسرائيلية، وهو هدف ترفضه إسرائيل رفضا قاطعا لأنه يقوّض آفاق التوصل إلى اتفاق سلام في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويهدد طابع إسرائيل بوصفها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم.

ولا تزال إسرائيل تشعر بقلق بالغ إزاء استخدام الوكالة التمويل الإنساني، بصورة متواصلة وخبيثة، في أغراض الدعوة، الأمر الذي يتعارض مع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ومن غير المقبول أن تدعم وكالة تابعة للأمم المتحدة بنشاط الرواية المتحيزة إزاء النزاع في المنطقة، مع استخدام وضع اللاجئين كوسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. وينبغي للأونروا أن تلتزم بمهمتها الإنسانية الأصلية مع الامتناع عن تسييس الدعوة من جانب واحد.

وثمة قلق بالغ آخر نشأ خلال العام الماضي، عندما اعترف المتحدث باسم الأونروا كريس غونيس، مرة أخرى، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أن الأونروا قد كشفت النقاب عن وجود نفق تحت أرض إحدى مدارسها في غزة. وكان هذا النفق هو النفق الثاني الذي اكتشفته الأونروا في غضون فترة لا تتعدى بضعة أشهر. ووفقا للتصريح الذي نشرته الأونروا، ذكرت "أنها تدخلت بقوة مع الأطراف المعنية للاحتجاج على انتهاك حرمة مباني الأمم المتحدة وعدم احترام حيادها. فوجود نفق تحت إحدى منشآت الأونروا أمر غير مقبول. إذ أنه يُعرّض الأطفال وموظفي الوكالة للخطر، وتطالب الأونروا بالاحترام التام لحياد مباني الأمم المتحدة وحرمتها في جميع الأوقات"

إن اكتشاف نفق ثانٍ للإرهاب، يعمل مباشرة تحت القاعات الدراسية للأطفال، ليس حادثا منعزلا، بل هو جزء من جهد منهجي تتبعه حماس لاستغلال أجهزة الأمم المتحدة. بيد أن الأونروا اختارت عمدا إغفال أي ذكر مباشر لمسؤولية حماس عن ذلك ولممارستها الشائعة بإساءة استخدام الأمم المتحدة والهياكل الأساسية المدنية. ومن المهم للغاية أن تبقى جميع الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، محايدة ومحمية من أذى التنظيمات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، واجهت إسرائيل في الأشهر الماضية، سلسلة من المواجهات الجماعية والاستفزازية المتعمدة على طول السياج الأمني الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل. وتصرّ القيادة الفلسطينية على أن هذه المظاهرات كانت سلمية. ولكن أعمال الشغب هذه تقوم على العنف وتعرّض السكان الأبرياء، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، لخطر جسيم. ويقوم إرهابيو حماس الذين يتخفّون خلف النساء والأطفال ويتخذونهم بمثابة دروع بشرية بحرق إطارات على السياج الأمني، وإلقاء قنابل مولوتوف، وزرع أجهزة متفجرة، بل ويحاولون اختراق السياج بالقوة والتسلل إلى الأرض الإسرائيلية. وفي حالتين، قام المشاركون الفلسطينيون في أعمال الشغب العنيفون للغاية باختراق الجانب الفلسطيني من معبر كيريم شالوم، مما تسبب بأضرار جسيمة لمخطة الوقود والحزام الناقل، معطلين بذلك شريان الحياة الوحيد إلى قطاع غزة. ليس هذا فحسب، بل يقوم المحتجون يوميا بإرسال طائرات ورقية مشتعلة من فوق

السياج، مما يؤدي إلى انتشار حرائق في الغابات في سائر الأراضي الزراعية في جنوب إسرائيل، ويهدد بالتالي حياة البشر، ويتسبب في أضرار بيئية شديدة ويلحق خسائر اقتصادية فادحة.

وعلى الرغم من الحقيقة القائمة على أرض الواقع، شهدنا مرارا وتكرارا أن البيانات العامة والتغريدات التي تنشرها الأونروا تُعفي حماس من مسؤوليتها عن تلك الحوادث ولا تدين دور حماس الرئيسي فيها. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الأونروا تعمل فقط على تشجيع حماس على استخدام المدنيين، بمن فيهم طلاب الأونروا، في غرض واحد وهو التحريض على العنف، مما يصرف اهتمام العالم عن سيطرة حماس لعقد من الزمن على قطاع غزة وأثرها الضار على تدهور الأزمة الإنسانية في المنطقة. وكما شهدنا في الأشهر الماضية، لا سيما فيما يتعلق بأعمال الشغب على حدود غزة، تشير البيانات العامة الصادرة عن الأونروا بوضوح إلى تساهلها المتزايد إزاء أنشطة الدعوة لصالح حماس، بدلا من التركيز على الإغاثة والمساعدة الإنسانية لخدمة المصلحة العليا للشعب الفلسطيني في غزة. وبذلك، فإن أعمال الأونروا لا تؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة البشرية بلا أي داعٍ للفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة.

ورغم التهديدات الأمنية الخطيرة، تعمل إسرائيل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. وقد مكّنت آلية إعادة إعمار غزة، المدعومة من الأمم المتحدة، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من دخول ١٠,٣٣ ملايين طن من أنواع مختلفة من مواد البناء إلى قطاع غزة، منها ٣,٢٨ ملايين طن خلال عام ٢٠١٧ وحده. وحتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تحديد ما مجموعه ١٨٧ ١٢٧ وحدة من الوحدات السكنية المتضررة من أصل ما مجموعه ١٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية. وأصبح أكثر من ١٩ ٢٦٢ وحدة سكنية جديدة في مراحل بناء متقدمة وصارت مئات من الوحدات السكنية جاهزة للسكن. وقد أُجرت المئات من المشاريع العامة، بما في ذلك المدارس والمستوصفات والمساجد والحدائق العامة، أو هي على وشك الانجاز. وينجم التأخير في إعادة الإعمار في الغالب عن الإجراءات التي تتخذها حماس وعن نزاعها مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك قرار الأخيرة مواصلة تعليق دفع المرتبات في غزة، وعدم وجود تمويل دولي لآلية إعادة إعمار غزة. ومن المهم ملاحظة أن إسرائيل ملتزمة بتمكين إيصال المساعدة الإنسانية، وهي لا تزال توفر الطاقة الكهربائية والمياه، فضلا عن دخول البضائع إلى سكان غزة.

وفي الختام، تود إسرائيل أن تعيد التأكيد على موقف رئيس الوزراء نتنياهو تجاه الأونروا، الذي يدعو إلى تحويل الأموال المخصصة لدعمها إلى مفوضية اللاجئين تدريجياً بشروط ومعايير واضحة تحدد من هو "اللاجئ الحقيقي"، ومن هو "اللاجئ الوهمي". ومع ذلك، ورثنا موضع هذه الرؤية موضع التنفيذ، يتعين على الأونروا وعلى العاملين فيها التمسك بأعلى معايير الحياد، على النحو المتوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة. ويجب على الأونروا أن تعود إلى العمل بولايتها الأصلية بوصفها وكالة للإغاثة والمساعدة الإنسانية، بدلا من تشويه الوقائع وعرضها في تقارير وبيانات أحادية الجانب من شأنها أن تزيد من حدة التوترات بين الطرفين.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

يهدّي الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى مذكرة الأخير الشفوية المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، يتشرف بأن يبلغه بالإجراءات التالية التي اتخذتها حكومة اليابان لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٨١/٧٢، فيما يتعلق بالأونروا.

المساهمات المالية

الوصف	المبلغ	المبلغ المدفوع
ميزانية تكميلية	٢٣ ٥٠٩ ٠٦١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة	١٩ آذار/مارس
مساهمة أساسية	١ ٦٧٩ ٧٥٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة	٢٥ نيسان/أبريل
مساعدة غذائية	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ين ياباني (٣٥٧ ١٤٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة)	–
معونة في شكل منحة عاجلة	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة	١٩ حزيران/يونيه

المساهمة في توسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة

بادرت اليابان إلى عقد مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وهو مؤتمر إقليمي لمناقشة تقديم المساعدة لفلسطين بالاستفادة من موارد بلدان شرق آسيا ومن خبراتها في مجال التنمية الاقتصادية.

وُظِّمَ اجتماع لكبار المسؤولين في أيار/مايو ٢٠١٨، واجتماع آخر على المستوى الوزاري في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي هذين الاجتماعين، عُقدت جلسات فردية مخصصة للأونروا لكي تتمكن الأونروا من التواصل مع البلدان الآسيوية ومن زيادة توسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة لها.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٨]

تهدّي البعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن تشير إلى رسالته المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ المتعلقة بمسؤوليته عن تقديم التقارير بموجب الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٨١/٧٢ والفقرة ٦ من قرار الجمعية ٨٣/٧٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

يسرُّ البعثة الدائمة لنيوزيلندا أن تبلغ الأمين العام أن نيوزيلندا سددت مقدماً مساهمتها السنوية للأونروا بمبلغ مليون دولار في ١ آذار/مارس ٢٠١٨. كما يسرُّها أن تبلغ الأمين العام بأنها قدمت مساهمة إضافية للأونروا قدرها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار نداءات الطوارئ التي أطلقتها

في عام ٢٠١٨، وهي مساهمة أُعلن عنها في المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بتمويل الأونروا، الذي عقد في روما في آذار/مارس ٢٠١٨.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تهدي البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وتشرف بالإشارة إلى رسالة الإدارة المؤرخة ٤ أيار/مايو إدارة ٢٠١٨ بشأن طلب معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢، المعتمدة في إطار بند جدول الأعمال ٥٣ المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وتتشرف البعثة الدائمة بأن تبلغ عن الإجراءات الواردة أدناه التي اتخذتها البرتغال لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في القرارات المذكورة أعلاه لمد يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين ولدعم عمليات الأونروا.

في عام ٢٠١٧، وإضافة إلى المساهمة السنوية التي تقدمها البرتغال والبالغ مقدارها ٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، دفعت البرتغال مساهمة إضافية قدرها ١٠٠.٠٠٠ يورو.

وفي عام ٢٠١٨، سددت البرتغال مقدماً المساهمة السنوية نفسها (٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، كما صرفت مساهمة إضافية قدرها ٥٠.٠٠٠ يورو، استجابة للنداءات التي وجهها الأمين العام لدعم الأونروا في التغلب على الأزمة المالية الحالية.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٨]

تهدي البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، تشرف بأن تحيل طيه مساهمة تركيا في تقرير الأمين العام عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

تركيا تعتبر الأونروا الجهة الفاعلة الحيوية لاستمرار مقومات العيش لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. كما تعتبر عملياتها وخدماتها ضرورية للأمن القومي والرفاه في البلدان المضيفة، مما يجعلها عاملاً هاماً لاستقرار في هذه المنطقة المضطربة.

وقامت تركيا، بالاشتراك مع سويسرا، بدور أساسي في وضع التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠١٧، والذي دعا فيه جميع الأطراف المعنية إلى العمل معاً لتأمين المستقبل المالي للوكالة.

وفي عام ٢٠١٧، تولت تركيا منصب نائب رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا، واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، تولت رئاسة اللجنة، فأضافت بعداً جديداً على علاقتها مع الوكالة.

وعقب تخفيض المساهمات المقدمة إلى ميزانية الأونروا، أضحت قدرة الوكالة على الاستمرار في تلبية الاحتياجات الحيوية للفلسطينيين أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

ومن الواضح أن هذه القيود الإضافية على ميزانية الوكالة سيكون لها أثر سلبي على حياة اللاجئين الفلسطينيين، وتعرقل الجهود الرامية إلى حل الدولتين والاستقرار الإقليمي.

وقد سددت تركيا وحوّلت مقدماً مساهمتها السنوية للوكالة البالغة ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وأعلنت تركيا في المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بتمويل الأونروا، الذي انعقد في روما، عن مساهمة إضافية للأونروا قدرها ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وسددتها بالفعل.

وقدمت تركيا أيضاً منحة قدرها ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية لعلاج الجرحى الفلسطينيين.

وأطلقت تركيا حملة وطنية لجمع التبرعات لصالح اللاجئين الفلسطينيين دعماً لحملة وكالة الأونروا المعقودة تحت شعار ”الكرامة لا تقدر بثمن“.

وزادت تركيا أيضاً من مقدار مساهمتها السنوية من الدقيق لتصبح ٢٦ ٠٠٠ طن ووزعتها عن طريق الوكالة.

وللتغلب على أوجه القصور المالي التي تعترى الوكالة، سيكون من المفيد جداً إنشاء آليات تتيح اتباع أنماط مستمرة ومستدامة للتمويل. ومن هذه الآليات، على سبيل المثال، صندوق الأوقاف المخصص لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، الذي من المقرر أن يباشر عمله في إطار البنك الإسلامي للتنمية. وترحب تركيا بقرار إنشاء هذا الصندوق الذي أدرج في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي، المعقود في إسطنبول في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨.

وخلال رئاسة تركيا للجنة الاستشارية للأونروا، وبالتنسيق مع أمانة الأونروا، سوف تركز بشكل خاص على توصيات الأمين العام المذكورة في التقرير الذي قدمه في آذار/مارس ٢٠١٧.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

هذا التقرير يتابع تنفيذ الإمارات العربية المتحدة لقرارات الجمعية العامة ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢، مع إيلاء تركيز على التوصيات التالية:

- زيادة المساعدة إلى المقدمة للاجئين الفلسطينيين

- تعزيز الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات المتوقعة للوكالة، بما في ذلك ما يتعلق منها بزيادة النفقات والاحتياجات الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة
- قيام الدول الأعضاء بزيادة اعتماداتها المخصصة للهيئات والمنح الدراسية في مجال التعليم العالي للاجئين الفلسطينيين
- الاستخدام الأمثل للموارد والحد من حالات العجز في التمويل، ولا سيما في الميزانية البرنامجية للوكالة، التي تمول أساساً بالاعتماد على تبرعات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، والتي تواجه عجزاً مستمراً يهدد بشكل متزايد ما تضطلع به الوكالة من برامج أساسية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين

التبرعات المخصصة

تُعتبر الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر الجهات المانحة للأونروا ولبرامجها، بمساهمة قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة للوكالة وبمساهمة قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ ٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الميزانية التشغيلية العامة لبرامج الوكالة.

المساهمات الإنسانية المقدمة للوكالة والشاملة لمختلف قطاعاتها

بلغت المساهمات التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة للأونروا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٢٩١ ٤١٧ ٩٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وكانت موزعة على النحو التالي:

- **فلسطين:** قدمت الإمارات العربية المتحدة للأونروا مبلغاً قدره ٢٣٢ ٥٦١ ٧٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في شكل معونة خارجية شملت تقديم المساعدة الغذائية العاجلة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن تقديم الدعم للتعليم، والمساعدة في مجال السلع الأساسية، والمساعدة الطبية، والخدمات الاجتماعية، والتنمية المدنية.
- **الجمهورية العربية السورية:** قدمت الإمارات العربية المتحدة للأونروا مبلغاً قدره ٩٤٠ ٤٠٢ ١٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في شكل معونة خارجية شملت تقديم المساعدة الغذائية العاجلة إلى الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية.
- **التعليم:** قدمت الإمارات العربية المتحدة تبرعاً بمبلغ ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية العجز في ميزانية الأونروا وتلبية احتياجات قطاع التعليم في قطاع غزة للسنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦. كما قدمت نفس المبلغ للسنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧. أما بالنسبة للسنة الدراسية ٢٠١٧/٢٠١٨، فقد خصصت الإمارات العربية المتحدة مبلغاً قدره ١١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا الغرض.

الاستقرار المالي للوكالة

حَتَّت الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١، الذي شاركت دولة فلسطين في تقديم مشروعه، جميع الكيانات ذات الصلة على استكشاف جميع السبل والوسائل الممكنة الأخذ بها، بما في ذلك من خلال التبرعات والاشتراكات المقررة، لكفالة تمويل الوكالة تمويلًا كافيًا مستدامًا يمكن التنبؤ به طوال ولايتها. وتضمن القرار أيضاً اقتراحاً بأن تقوم الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها للميزانية البرنامجية للوكالة إلى مستوى يعادل على الأقل النسبة المئوية لمساهماتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وسيتطلب ذلك موافقة الدول على تأييد مشروع القرار المذكور آنفاً الذي يستلزم تقديم مساهمة مالية سنوية أعلى من المساهمة المعتادة.

موقف الإمارات العربية المتحدة

تؤيد الإمارات العربية المتحدة مشروع القرار المذكور آنفاً.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨]

يهدى المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويتشرف بأن يشير إلى المذكرة المتعلقة بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وتنقل هذه المذكرة موقف حكومة دولة فلسطين إزاء اعتماد وتنفيذ هذه القرارات الهامة في هذه الفترة الحرجة التي يعيشها كل من اللاجئين الفلسطينيين والأونروا.

وفي حين نحيي هذا العام الذكرى السنوية السبعين للنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وممرور ٥١ عاماً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، لا تزال قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين من بين الأولويات العليا لدولة فلسطين، وهي تشكل باستمرار إحدى القضايا الأساسية التي يجب حلها حلاً عادلاً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تحقيق تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين في جميع جوانبها.

فقد حُرِّمَ اللاجئون الفلسطينيون الذين يزيد عددهم عن ٥,٤ ملايين لاجئ مسجلين لدى الأونروا، من حقوقهم طوال أكثر من سبعة عقود، وحُرِّموا في المقام الأول من حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش فيها بسلام وحقهم في الحصول على تعويض عادل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وبينما تستمر إسرائيل في إنكار وإعاقة أعمال هذه الحقوق، فقد اضطر اللاجئون الفلسطينيون، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال عبر ما يقرب من أربعة أجيال إلى مواصلة العيش في المنفى حيث يعانون من الحرمان والتشرد والمشقة والتهميش. وقد تفاقم محتهم بشدة في الفترة الأخيرة بسبب العنف والأزمات المتكررة والظروف الإنسانية المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، فضلاً عن عدم الاستقرار الإقليمي،

ولا سيما استمرار النزاع المدمر في الجمهورية العربية السورية، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على الأردن ولبنان ومجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة.

وأدى استمرار فشل المجتمع الدولي في إنهاء محنتهم على أساس الشرعية الدولية التي يتركز محورها على القرار ١٩٤ (د-٣) وعلى جميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، إلى تفاقم شديد في حالات الضعف والمعاناة والإذلال التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، مما تركهم في هذه اللحظة في حالة من اليأس الشديد، مقترنة بقدر ضئيل من الأمل في مستقبل أفضل، وبزيادة الاعتماد على الأونروا، بوصفها الجهة الرئيسية التي توفر لهم الإغاثة والحماية والتنمية البشرية.

ونتيجة لعدم التوصل إلى حل عادل، فقد أصبح اتخاذ الجمعية العامة سنوياً قرارات في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالأونروا أمراً ضرورياً ولا غنى عنه أكثر من أي وقت مضى، وتشمل تلك القرارات: القرار ٨٠/٧٢ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، والقرار ٨١/٧٢ بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية، والقرار ٨٢/٧٢ بشأن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والقرار ٨٣/٧٢ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها. وريثما يتم التوصل إلى حل عادل، يظل من الضروري أن تؤكد الجمعية من جديد الحقوق والمبادئ الأساسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن الإذن بتوفير المساعدة الإنسانية ودعم الإغاثة في حالات الطوارئ إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة، من أجل ضمان مقومات عيشهم وحمايتهم وتمييزهم البشرية. وفي هذا الصدد، فإن ولاية الأونروا والدعم الدولي القوي والطويل الأمد للوكالة، اعترافاً بالخدمات الحيوية التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين وبمساهمتها الملموسة في تحقيق الاستقرار الإقليمي، يظلان بنفس القدر أمران ضروريان ولا غنى عنهما.

ومع تصاعد حدة النزاعات والاضطرابات السياسية وانتشارهما، وما نتج عنهما من إرهابٍ للاقتصادات والنظم الاجتماعية في منطقتنا وتعميق لانعدام الأمن البشري فيها، فقد تضرر اللاجئون الفلسطينيون من ذلك بشكل خاص، وابتأوا يواجهون تحديات لم يسبق لها مثيل تتطلب من المجتمع الدولي أن يزيد من مقدار المساعدات الإنسانية التي يقدمها للاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والشباب، لتلبية احتياجاتهم الملحة تفادياً للمزيد من التدهور الخطير في أوضاعهم. وتعتبر معالجة الأزمة المالية الشديدة للأونروا من خلال توفير التمويل العاجل لها لمعالجة العجز الهائل في ميزانيتها، وكذلك توفير المزيد من الدعم الكافي والقابل للتنبؤ به للولاية المنوطة بالوكالة، مسألة ملحة من أجل ضمان استمرارية برامجها في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والطوارئ، ومن أجل تجنب أي تعليق لهذه المساعدة ستترب عليه آثار مدمرة وبعيدة المدى من شأنها أن تُضعف وضع اللاجئين الفلسطينيين وتقوض استقرار البلدان المضيفة، على حد سواء.

وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء على مخنة السكان اللاجئين المتفاقمة باستمرار في قطاع غزة، الذين يبلغ عددهم الآن حوالي ١,٣ مليون شخص، ولا سيما نتيجة الأزمة الإنسانية الأليمة السائدة هناك منذ عقد من الزمن والانخفاض المستمر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسبب استمرار الاحتلال والحصار غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل والاعتداءات العسكرية المدمرة المتكررة التي تشنها عليه. وهذه الحالة الإنسانية الأليمة وضعت ضغطاً هائلاً على الهياكل الأساسية المدنية الهشة بالفعل، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأدت إلى استنزاف شديد للموارد، وتسببت على نحو غير

مسبوق في فقدان سبل كسب الرزق، والبطالة والفقر بالاقتران مع انعدام الأمن الغذائي واعتماد جميع السكان تقريباً في قطاع غزة على المعونة، مما يؤثر في الأغلب على أسر اللاجئين. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تضرر مجتمع اللاجئين ولا سيما البدو، بشكل غير متناسب من العنف والسياسات والممارسات القمعية وغير القانونية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك سياسته المستمرة للتشريد القسري للمدنيين ونقلهم، ولا سيما فيما يخص أنشطته الاستيطانية غير القانونية، فضلاً عن قيامه بهدم المنازل وتدمير سبل العيش، مما يجعل أسر اللاجئين الفلسطينيين أكثر عرضة للخطر، ويتسبب أيضاً في زيادة احتياجاتهم.

وفي الجمهورية العربية السورية، بلغ أثر النزاع الكارثي الدائر هناك على اللاجئين الفلسطينيين حداً خطيراً. فقد سُرد الكثيرون منهم داخل الجمهورية العربية السورية بعد تدمير مخيماتهم، بينما فرّ الآلاف منهم إلى البلدان المجاورة بحثاً عن الأمان، ولا سيما لبنان والأردن. وعلى النحو المبين في التقارير الأخيرة، أصبح ٩٥ في المائة على الأقل من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية يعتمدون في معيشتهم على الأونروا منذ نشوب النزاع هناك في عام ٢٠١١. وفي لبنان، ما برح أشد اللاجئين الفلسطينيين ضعفاً، ومن بينهم أولئك الذين فروا من الجمهورية العربية السورية، يكافحون الفقر المدقع، وانعدام الأمن، والتهميش وانعدام الفرص. ومع أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ظلت مستقرة، فإن الضغوط الناجمة عن تدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية السلبية تتسبب في إضعاف القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسر اللاجئين، وفي تعميق الشعور بالقلق وعدم التيقن في أوساط السكان.

وإزاء هذه الخلفية المشوبة بتصاعد التوترات، وعدم الاستقرار، وزيادة الاحتياجات، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ودعم ولاية الأونروا وقدرتها على تقاسم الخدمات دون انقطاع في جميع ميادين العمليات، وضمان الحياة الكريمة لهم ولأسرهم. وتُعتبر المساعدة التي تقدمها الأونروا ضرورية جداً لحماية هذه المجتمعات ومرونتها الاجتماعية، اللتين تكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لاستقرارها واستقرار البلدان المضيفة لها، اللذين يكتسيان بدورهما نفس القدر من الأهمية بالنسبة للحفاظ على آفاق السلام وتعزيز فرص إعماله. ومنذ بدء عملياتها في ١٩٥٠، اضطلعت الوكالة بهذا الدور البالغ الأهمية الذي لا غنى عنه، حيث وفرت للاجئين الفلسطينيين خدمات التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية والمساعدة الطارئة، مما خفّف من معاناتهم، وعزّز قدرتهم على التكيف، ومن المهم جداً أن يستمر هذا الدور خلال هذه الأوقات الحرجة.

وإلى جانب برامج التعليم الأساسي، والصحة والإغاثة والبرامج الاجتماعية التي تنفذها الوكالة والتي يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون استفادة هائلة وتعمل بمثابة شريان الحياة للفئات الأكثر ضعفاً منهم وللذين يعيشون في فقر مدقع فيما بينهم، تساهم الوكالة أيضاً مساهمة كبيرة في التنمية البشرية لمجتمع اللاجئين، وفي ضمان قدرتهم على أن يكونوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم وفي المجتمع عموماً وفي البلدان المضيفة. ومن بين الخدمات الرئيسية التي تستحق الذكر في هذا الصدد توفير التدريب المهني، والرياضة، والترفيه، والتمويل البالغ الصغر، وبناء القدرات في مجال المشاريع البالغة الصغر، لا سيما للشباب والنساء، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات، وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي والمشورة. والحقائق السائدة على أرض الواقع اليوم تجعل هذه المهمة الإنسانية والإنمائية المختلطة أكثر ضرورة من أي وقت مضى، ومن الأهمية بمكان أن يقدم

المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي اللازم للوكالة بما يضمن استمرارية عمليات الوكالة في جميع ميادين العمليات، تمثيلاً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٨٠/٧٢، و ٨١/٧٢، و ٨٢/٧٢، و ٨٣/٧٢.

إن حكومة دولة فلسطين ملتزمة بتقديم كل ما يلزم من التسهيلات والدعم للأونروا لتمكينها من تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ وجميع القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة وصولاً إلى القرارات التي اتخذتها في دورتها الثانية والسبعين. والموقف الثابت للحكومة هو أن هذا الدعم ضروري لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين، إلى حين التوصل إلى حل عادل لمحتهم، على أساس القرار ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية. وعلاوة على ذلك، فهي لا تزال تصرّ، في سياق جهود الدعوة التي تقوم بها نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، على أن التوصل إلى حل عادل لمحتهم ضروري جداً للتوصل في نهاية المطاف إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين ككل وللسلام الفلسطيني - الإسرائيلي الدائم.

إن الحكومة الفلسطينية، التي يمثلها رئيس الوزراء رامي الحمد الله، حريصة جداً على مواصلة المشاورات المنتظمة مع المفوض العام للأونروا بهدف معالجة الشواغل والتحديات التنفيذية التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين فضلاً عما تواجهه الوكالة من شواغل وتحديات تنفيذية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ولضمان التنسيق المناسب مع مديري العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالمثل، فإن بعثة المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها المستمر مع مكتب ممثل الأونروا في نيويورك بشأن جميع هذه المسائل الهامة، وأن تكفل سنّ التشريعات اللازمة في الجمعية العامة لمعالجة الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الوكالة في تنفيذ ولايتها، وكفالة تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك عن طريق الدعوة والتوعية، لمعالجة الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه الأونروا حالياً.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إدارة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الجهات المانحة والبلدان المضيفة والأعضاء والمراقبون في اللجنة الاستشارية، على الحفاظ على الدعم القوي الدولي والإقليمي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولولاية الأونروا وعملياتها. وهي مسؤولة عن التنسيق مع البلدان المضيفة لكفالة وحدة المواقف بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، تواصل دولة فلسطين توجيه نداءات في الأمم المتحدة لتقديم الدعم للأونروا، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وكذلك في مختلف المنابر والمحافل الدولية، بما في ذلك في إطار المجموعة العربية، ومجموعة ال ٧٧ والصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز. وتشترك فلسطين أيضاً بنشاط في الاجتماعات الوزارية المتعاقبة المعنية بتقديم الدعم للأونروا، بما في ذلك الاجتماعات التي انعقدت في الآونة الأخيرة، وهي المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بتمويل الأونروا، الذي عقده في روما في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، ومؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والاجتماع الوزاري الثالث للمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين الذي عقد في بانكوك في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، تواصل دولة فلسطين بذل الجهود مع الشركاء المعنيين لمتابعة تقرير الأمين العام بشأن الأونروا الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/849) وما ورد فيه من توصيات من أجل تأمين المزيد من التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به للوكالة، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة. وعلى الرغم من العجز المؤسف عن إحراز تقدم نحو زيادة الاشتراكات المقررة للأونروا لتغطية تكاليف التشغيل الأساسية بخلاف تكاليف الموظفين الدوليين، عملت فلسطين بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء المعنية، ومع الوكالة على الدعوة لبذل الجهود وحشدتها فيما يتعلق بالتوصيات الأخرى التي يُستند إليها في اتخاذ إجراءات. وقد انعكس ذلك في الأحكام ذات الصلة من القرار ٨٢/٧٢ بشأن عمليات الأونروا، الذي اعتمد مرة أخرى بأغلبية ساحقة.

وفي تطبيق هذه الأحكام، اشتركت فلسطين بنشاط مع منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها، بما في ذلك خلال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة، الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٧، من أجل تعزيز الدعم اللازم لاتخاذ قرار بشأن إنشاء صندوق أوقاف لدعم اللاجئين الفلسطينيين، تكون الأونروا الشريك المنفذ له، يطلب إلى البنك الإسلامي للتنمية إعداد دراسة في هذا الصدد. وقد حظي اقتراح البنك الإسلامي للتنمية، الصادر في آذار/مارس ٢٠١٨، بالترحيب من جانب مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في آخر دورة له، وهي الدورة الخامسة والأربعين، التي عقدت في داكا في أيار/مايو ٢٠١٨، كما حظي إنشاء صندوق الأوقاف بتأييد قوي خلال مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في تركيا في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

وستواصل دولة فلسطين جميع الجهود لمتابعة هذه المسألة الهامة مع منظمة التعاون الإسلامي كشريك، وسوف تواصل أيضاً بذل كل الجهود للمساعدة على سد العجز في التمويل الذي تواجهه الوكالة. وهنا، لا بد لنا أن نلاحظ ضخامة العجز المالي الناجم عن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بإجراء تخفيض كبير في تبرعاتها للوكالة بمقدار ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأن نلاحظ كذلك ضخامة الآثار المزعزعة للاستقرار التي نجمت عنه، والعواقب المدمرة التي يمكن أن تنشأ إذا تعذر إغلاق فجوة التمويل الحالية لضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها الأونروا. وتعتبر هذه الأزمة بمثابة تذكير صارخ بأن الحل الدائم والوحيد لقضية اللاجئين الفلسطينيين هو حل سياسي، الذي يمكن بموجبه ضمان هذه الحقوق، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ١٩٤ (د-٣)

وإلى أن يتم تحقيق هذا الحل العادل، فإن مخنة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتطلب باستمرار وبكل أسى الاهتمام الدولي بها والتعاطف الدولي معها. ومن ثم، فإن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالأونروا لا تزال تتمتع بالأهمية ويجب النظر فيها مرة أخرى في أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، كما يجب دعم تنفيذها بشكل قوي ومتابعته بنشاط، وذلك كمساهمة في ضمان مقومات العيش للاجئين الفلسطينيين، واحتراماً لكرامتهم وإنسانيتهم، ومساهمة في الاستقرار الإقليمي، ومساهمة حقيقية نحو الهدف النهائي المتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين، وهو أمر حيوي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، حسب توافق الآراء الدولي الطويل الأمد.